

قضية اليوم

كارتيك النفط يهدّد: أرباحنا أو الإضراب المفتوح

قبل ساعات من صدور تعميم مصرف لبنان حول آلية تمويل استيراد المشتقات النفطية والدواء والقمح، استعاد مستوردو المشتقات النفطية لهجة الكارتيك المعتادة وقرروا عقد اجتماع عند الساعة الخامسة من بعد ظهر اليوم لدرس التعميم. يقول احد المستوردين: «إذ لم يأت كما نرغب، فسنلجأ إلى التوقف عن الاستيراد». أما رغبتهم فإن يوقفت مصرف لبنان الدولارات اللازمة لتسديد ثمن البضاعة المستوردة من دون أن يهتن بالأرباح المحققة للشركات. عبر الفرق الزهني البالغ ستة أشهر بين مبيع الكميات المستوردة وتسديد الاعتمادات



سمر المازوت في سوري انه يكثير من سعره شيء (مروان طحطح)

محمد وهبة
منذ إعلان مصرف لبنان عزمه إصدار تعميم يوم الثلاثاء (اليوم) يحذد فيه آلية تمويل استيراد المشتقات النفطية والدواء والقمح بالدولارات المقارنة مع 1630 ليرة المسجلة يوم الجمعة الماضية (وربما أكثر). إلا أن هداة السوق، قد لا تستمر طويلاً في ظل بيان مستوردي النفط أمس الذي يلوّح بالتصعيد في حال لم تات الآلية "على خاطرة" وسط حديث متداول بين عدد من المستوردين عن إمكان اللجوء إلى الإضراب المفتوح والتوقف عن الاستيراد في اجتماع يُعقد اليوم عند الخامسة من بعد الظهر لدرس آلية التعميم. ويشير هؤلاء إلى أنه في حال إصرار حاكم مصرف لبنان رياض سلامة على إصدار التعميم وفق الآلية التي أبلغها رئيس الحكومة سعد الحريري للمستوردين الأسبوع الماضي، فإن الأمر غير مقبول لأنه يمس جزءاً من الأرباح الآلية التي اقترحها رئيس الحكومة على المستوردين لتخصّص الآتي: التمويل بالدولار الأميركي بالسعر المحض من مصرف لبنان، يشمل حصراً ثمن البضاعة المستوردة لأن المحوّن المحلي من مبيعات النفط يشكل 22% من مبيعات النفط في السوق المحلية. وعملية تنفيذ التمويل ستكون مضمونة بين مصرف لبنان والمصارف بالاستناد إلى وثائق ثبوتية عن الشحنات والبائانات الجمركية وسواها مما يخبّث سعر البضاعة من المنشأ، وبمعنى آخر فإن المصارف ستكون مسؤولة عن التأكد من الاعتمادات المفتوحة للمستوردين وكمياتها عبر وثائق الجمارك وسواها. كما أن المصارف ملزمة بأن تفرّض على المستوردين إيداعهم لديها مسبقاً ضماناً بنسبية 15% من قيمة الاعتمادات بالدولار الأميركي،

يقترضون من مصارف أجنبية في الخارج بالدولار الأميركي بفوائد متدنية تصل إلى صفر في المئة، ثم يودعون المبالغ بالليرة اللبنانية ويقبضون عليها فوائد السوق المحلية. ما يحقق لهم أرباحاً إضافية. توقفت هذه العملية عندما ارتفعت المخاطر على ثبات سعر صرف الليرة مقابل الدولار ويات المستوردون عرضة للخسارة إذا واصلوا هذه العمليات، وبالتالي فإن مصرف لبنان يأخذ في الاعتبار إمكان قيامهم بأمر مماثل في حال توفير الدولارات اللازمة للاستيراد. - عندما بدأت أزمة شخّ الدولار في السوق، عمد المستوردون إلى تحميل الجزء الأكبر من كلفة الفرق بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الثانوية (لدى الصرافين)، إلى الموزعين الذين حفلوها بدورهم إلى أصحاب المحطات ما أدى إلى تآكل جعالة أصحاب المحطات بقيمة 300 ليرة على كل صفحة بنزين من أصل جعالة إجمالية بقيمة 2000 ليرة. يقول بعض المستوردين: إنهم تحفّلوا الجزء الأكبر من الفرق، لكن عند احتساب مجمل السوق يتبيّن أن أصحاب المحطات هم الخاسر الأكبر في هذه العملية.

- يحصر مصرف لبنان عملية تمويل الدولارات للمستوردين بثمن البضاعة المستوردة من دون الأجزاء الأخرى المتعلقة بضريبة القيمة المضافة والأرباح ونسب التخفّر وسواها التي يمكن أن تشكّل نزفاً إضافياً في احتياطياته بالعملات الأجنبية.

الحديث عن هذه الأجزاء من البية التمويل هو ما كان واضحاً أمس، إلا أن المستر في هذه المسألة هي الكميات التي سيمولها مصرف لبنان. يقال بأن مصرف لبنان سيمول حاجة السوق، لكن هل لديه الأدوات المناسبة لمعرفة حاجات السوق بالتحديد؟ وهل يملك المستوردون أدوات تحايل على مصرف لبنان من خلال عمليات التخزين؟

لا توجد لدى العديد من المعنيين إجابات واضحة على هذه الأسئلة بسبب تسييس المسألة وتقاطعها مع مسألة التهريب إلى سوريا. هناك من قال إن المازوت المستورد إلى لبنان يُهرب إلى سوريا، ما يعني تهريب الدولارات إليها. وهناك من قال إن حاجة السوق المحلية من المازوت ترتفع وتتنخفض بكميات كبيرة، تبعاً لمجموعة عوامل متغيرة في عوامل طارئة. من بين العوامل المتغيرة الأساسية، هي حاجة المصانع إلى المازوت، وحاجة مولدات الأحياء إلى المازوت، وهذا الأمر مرتبط بعدد ساعات انقطاع الكهرباء. أما التهريب إلى سوريا، فهو أمر غير دقيق للأسباب الآتية:

- بعض شركات الاستيراد في لبنان تُعيد تصدير بضائعها إلى سوريا بشكل غير مباشر، أي عبر شركات وسيطة، وتخصّص الثمن بالدولار الأميركي نقداً وفق آلية الدفع المسبق. وبالتالي فإن مبيع المشتقات النفطية إلى سوريا لا يُسبب نزفاً في الدولارات إلى سوريا، إلا أنه قد يُسبب ارتفاعاً في الكميات المستوردة أو انخفاضاً فيها. وبحسب مصادر رسمية فإن الكثير من عمليات إعادة التصدير حصلت بشكل شرعي وفق إجراءات شراء صادرة عن وزارة الطاقة - مديرية النفط. - لا يخفى أن عمليات تهريب المازوت من لبنان إلى سوريا وبالعكس

موجودة منذ سنوات طويلة، وهي مرتبطة بعنصرين: انقطاع هذه المادة في سوريا والفرق بين أسعارها هناك وأسعارها في السوق المحلية. فإذا كان السعر المحلي أعلى من السعر في سوريا، فليس هناك ما يبيز التهريب، إلا إذا اعتبرنا أن المهزبين يسعون إلى تسجيل الخسائر من جيوبهم بدلاً من تحقيق الأرباح، والثابت أن الأسعار في لبنان، سعر صفحة المازوت في سوريا محدد بقيمة 183 ليرة لليتر الواحد، أي 3660 ليرة للصفحة. أي ما يوازي 7 دولارات وفق سعر الصرف الرسمي (515 ليرة سورية مقابل الدولار الواحد) وأقل من 6 دولارات وفق سعر الصرف في السوق السوداء في سوريا (637 ليرة سورية مقابل الدولار)، علماً بأن السعر الرسمي في لبنان لصفحة المازوت يبلغ 17700 ليرة، أي 11,7 دولاراً بالاستناد إلى سعر الصرف الوسطي المحدّد من مصرف لبنان. 5,5 1507 ليرات مقابل الدولار الواحد. وتاريخياً، إن مسألة التهريب بين لبنان وسوريا غير ثابتة، فهذا الأمر كان يحصل بالاتجاهين منذ عقود، ما يجعل تحديد حاجة السوق المحلية إلى كميات المازوت غير واضحة وغير دقيقة. في السنوات السابقة كان التهريب من سوريا إلى لبنان عبر الحدود البقاعية والشمالية في تزايد مستمر، لأن الدولة السورية كانت تدعم سعر المازوت هناك. والتهريب مرتبط أيضاً بالأوضاع الجغرافية للمناطق الحدودية والغدرة على التهريب منها، إلا أنه في كل الأحوال

المشهد السياسي

«نيويورك تايمز» تعيد نشر مزاعم الـ16 مليون دولار من الحريري إلى عارضة أزياء الأميركيون يُرحجون رئيس الحكومة

أثارت صحيفة

«نيويورك تايمز» قضية

قديمة، حول المزاعم

بذم الرئيس سعد الحريري

16 مليون دولار لعارضة

أزياء جنوب أفريقية بعد

علاقة بينهما. التوقيت

يترك الكثير من الأسئلة،

مع ما سيشير به «الصحيفة»

المتجددة من انتقادات،

في ظل الأزمة الاقتصادية

في البلاد وغرق

الحريري ماليًا

في توقيت شديد الحساسية، أعادت جريدة «نيويورك تايمز» الأميركية نشر تفاصيل عن قضية تعود لعام 2013، تزعم فيها عارضة أزياء جنوب أفريقية أن الرئيس سعد الحريري دفع لها مبلغاً يعادل 15,3 مليون دولار، بعد علاقة حميمة جمعتهما.

ومع أن «الصحيفة» قديمة وتعود إلى ما قبل ستة أعوام، إلا أن نشرها في هذا التوقيت الحديث عن حصول الصحفية على مئات الوثائق القضائية التي تشرح تفاصيل الدفعات التي حصلت عليها العارضة كإندبير فان دير ميروي، يعيدان وضعها في الواجهة بقوة، خصوصاً في ظل الأزمة الحالية في البلاد والظروف المالية الصعبة التي يمرّ فيها الحريري تحديداً. ولا يغيب السؤال عن سبب النشر في هذا التوقيت في نيويورك تايمز، علماً بأن وسائل إعلام أجنبية سبق أن نظرت التفاصيل في الرابع من كانون الأول 2018، وياتي السؤال عن التوقيت ربما بالضغوط الأميركية تحديداً التي تعرّض لها لبنان والعقوبات التي باتت سبباً مصلحاً على عدد من القوي والشخصيات السياسية، والحديث عن ضرورة إبعاد الحريري عن حزب الله والضغط عليه لاتخاذ مواقف أكثر تمايزاً، وصولاً إلى الانقلاب الكامل. فعدداً عن الإحراج الشخصي الذي سببته الأمر لرئيس الحكومة، والذي من الممكن أن يدفع أي رئيس للحكومة

في أي بلد في العالم إلى الاستقالة، ياتي قرار النشر في وقت يقوم فيه عدد من «أصدقاء» الحريري بإقناعه بضرورة الاستقالة وتفادي حصول الإنهيار في عهده. فالبلاد تنوء تحت أزمة اقتصادية ومالية وتقديرة ظهرت أخيراً على شكل «شخ» في الدولار في السوق، من دون أفق لحلها بشكل نهائي، والحريري نفسه يعاني من أزمة مالية خانقة دفعته أخيراً إلى إقفال تلفزيون «المستقبل» ولا يزال الموظفون من دون حقوقهم، فيما يقوم أكثر من طرف محلي ودولي بتحميله مسؤولية عدم تنفيذ الإصلاحات التي تعهد بها للحصول على قروض مؤتمر «سيدر».

أما مطلب الاستقالة، فبات متصلاً بأجواء في البلاد عن دفع أميركي للحريري نحو الاستقالة عبر رفع الضغط على الحكومة وعليه شخصياً، في حال لم يستجيب للشروط. من هنا، وليس دفاعاً عن الحريري، لكن يضع أكثر من طرف سياسي وازن تفجير نيويورك تايمز للقضية من جديد، في إطار الضغط على رئيس الحكومة، وليل أمس عبّر أكثر من طرف عن مخاوفه من

المقترضين لتسوية قروضهم بالليرة إذا كانت مداخلهم بالليرة».

وتقول مصادر القصر إنه لا يمكن الاستمرار في سياسة الشائعات التي يقوم البعض بافتعالها في البلاد لأسباب سياسية، إذ إن الاقتصاد، وخصوصاً القطاع المصرفي، قد يتعرّض لهزات بسبب الشائعات التي لا أساس لها من الصحة، والتي تفقد الناس والمودعين الثقة بالقطاع المصرفي والدولة. من هنا، أتى تعميم القصر الجمهوري المواد الجرمية التي بحاسب فيها القانون مطلق الشائعات في بيان أمس، لا سيما ذكر المادة 209 من قانون العقوبات التي تحدد ما هيبة النشر، والمادتين 319 و320 من القانون نفسه والتي تحدد العقوبات التي تنزل بمرتكبي جرائم النيل من مكانة الدولة المالية. وتقول المصادر إن نشر

هذه المواد، هو بمثابة دقّ جرس إنذار وتنبية للقضاء حتى يتحرك، لوضع حدّ لتلك الشائعات التي تعرّض الأمن الاقتصادي للخطر الشديد.

أما حركة الشارع فقد خفّت أمس، بعد الأحد المتهيب قبل يومين. إلا أنه سجل قطع لطريق صيدا - صور في منطقة الغازية، وتجمعات لبعض المواطنين في الشمال. أما في وسط بيروت، فلم تفلح الدعوات في حشد أعداد من المتظاهرين، فافتكى عشرات المتظاهرين بالسير نحو شارع الحمرا والتهافت بإسقاط سلامة (الإخبار)

في موازاة الضغوط الأميركية، تلقى الحريري نصائح من «أصدقاء» بالاستقالة!

ضبابية المرحلة المقبلة. وقيل انتشار مقال «نيويورك تايمز»، كان الاجتماع الذي عقد بين رئيس الجمهورية ميشال عون وحاكم مصرف لبنان رياض سلامة قد خلف الاهتمام على المستوى السياسي والاقتصادي. وبدأ الاجتماع شكلياً أكثر منه عملياً، تحديداً لناحية تطهير سعي عون سائلاً إياه عن سبب ارتفاع كميات المازوت المستوردة إلى لبنان في الفترة الأولى من السنة الجارية، فاجابه بأن هناك كميات دخلت إلى لبنان في الفترة التي أقرت فيها زيادة على ضريبة القيمة المضافة من 10% إلى 11%، لكن حصل خلاف على إحصاءها لهذه الضريبة الإضافية 1%» (بسبب تعقيدات متصلة باستقالها من حسابات الائتمان إلى حسابات المصادقة)، واستمر هذا الخلاف حتى حسم في مطلع عام 2019 وتم تسجيل دخول كميات كبيرة في مطلع عام 2019، علماً بأنها دخلت عام 2018، ما سبّب تضخماً اصطناعياً في الكميات المستوردة في الفصل الأول من السنة الجارية.

ناقش عون وسلامة الإجراءات التي سيتم اتخاذها اليوم لاستيعاب أزمة الدولار (مروان طحطح)

